تطور الاقتصاد الصيني (١٩٧٨-١٩٩٢)
دراسة تأريخية

م. د. حسين جابر عبد الله(*)

مقدمة

يُمثل الاقتصاد أحد أهم جوانب القوة في الحياة السياسية المعاصرة، وبات يؤدي دوراً مؤثراً في تحديد مكانة الدولة ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعليه، وصفت العلاقة بين السياسة والاقتصاد بأنها طرفا مقص؛ إذ لا يجوز الاستغناء عن إحداهما، وكلَّما تطورت الدولة وبلغت مبلغاً مهماً من التقدم، نلحظ اهتمامها بالنشاط الاقتصادي، كما أنَّ تقدم الحياة الاقتصادية في أي دولة يظل رهناً بالاستقرار السياسي، وهذا انطبق على الصين، فقد أدى انتقالها إلى الاشتراكية سنة ١٩٤٩، وما حقَّقته من تقدم ونجاح في سياستها الاقتصادية، برغم الظروف التي تُحيط بها من كثافة سكَّانية هائلة وقلَّة بعض المواد الأولية، فضلاً عن التقلبات المناخية، إلى جعلها تجربة مليئة بالدروس لأغلب الدول النامية، مع أنه ليس ثمَّة تقييم مشترك لأهمية تلك التجربة الاقتصادية، فالبعض يُقلل منها في حين يبالغ البعض الآخر في أهميتها، وتتبارى الاجتهادات والتقديرات الأمر الذي يجعل الاستمرار في دراستها مسألة حيوية.

في ضوء ذلك جاء هذا البحث لإعطاء لمحة موجزة عن تطور الاقتصاد الصيني (١٩٧٨-١٩٩٢)، وهي مدة تولي الزعيم الصيني(دنغ شياو بينغ) زمام السلطة، لاسيَّما أنَّ حقبة الرئيس (ماو تسي تونغ) دُرست في العديد من الكتب والرسائل الجامعية.

قسم البحث على ثلاثة محاور رئيسة، تطرق الأول إلى أهمية الموقع الجُغرافي على النشاط الاقتصادي، وإعطاء لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية للأعوام (١٩٤٩-١٩٧٦). أمَّا المحور الثاني فقد تناول أهمية الإصلاحات الاقتصادية في عهد (دنغ)، وأثرها في تطور الاقتصاد عن طريق ارتفاع الاستثمارات الأجنبية الخارجية داخل الصين، في حين أوضح المحور الأخير، مقومات تطور الاقتصاد الصيني، وركزنا فيه على دراسة السياسة الزراعية والصناعية والتجارية، والتي يمكن عدها العمود الفقري لإنعاش ذلك الاقتصاد.

أولاً: موجز جُغرافي واقتصادي عن الصين (١٩٤٩-١٩٧٦)

تتطلَّب دراسة الأوضاع الاقتصادية لأيَّ دولة الإطلاع على الموقع الجُغرافي لها. وعليه، تقع الصين

(*) جامعة الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) / الخالص.
hussainj33a@gmail.com

في الجُزء الشمالي من نصف الكُرة الشرقي بين دائرتي عرض ١٨°، ٥٣° شمالاً وخطي طول ٧٤°، ١٣٤° شرقاً[١]، تبلغ مساحتها نحو(٩,٦٠٠,٠٠٠ كم٢)، كما يحدها من الشرق كوريا وبحر الصين، ومن الجنوب دول الهند الصينية والهند والنيبال، ومن الغرب باكستان وأفغانستان، ومن الشمال روسيا ومنغوليا[٢]. فقد ساعد طول سواحل الصين المُطلة على الساحل الغربي للمُحيط الهادي والبالغة نحو (٥٥٠٠ كم)، وإحاطتها بحواجز طبيعية مثل صحراء غوبي من الشمال، وهضبة التبت في الغرب، وجبال الهملايا في الجنوب، على تمتعها بعُزلة طبيعية عن العالم الخارجي؛ لذلك أطلق الصينيون على بلادهم اسم (إمبراطورية الوسط) أو (مملكة الشعب الوسطى الزاهرة)[٣].

تتألَّف الصين من نطاقين كبيرين من الأراضي، هُما: (الصين الأصلية Proper China)، و (الصين الخارجية Outer China)، إذ تشغل أراضي الصين الأصلية الجُزء الجنوبي الشرقي من رُقعة الصين، وتضم نحو (٩٠٪) من مجموع سُكَّانها، في حين تتألَّف الصين الخارجية وهي جُزء لا تتجزأ من أراضي الصين أربعة أقاليم، هي: (منشوريا Manchuria)، و (منغوليا Mongolia)، ويقعان في شمال شرق الصين، و (سينكيانغ Sinkiang)، و (التبت Tibet)، ويقعان في الغرب، وتشغل تلك الأقاليم نحو ١٥٪ من مساحة الصين الكُلية[٤].

يُعد التنوع الجُغرافي للصين واحد من أبرز الملامح التي تشتهر بها، إذ يوجد فيها سهل كبير لـ(نهر الأصفر Yellow River)، وسلسلة الجبال التي تتميز بها الأراضي إقليم (شانتونغ Shantung)، في شرق الصين، وهُناك في وسطها الأراضي المُنخفضة المُحيطة بـ(نهر اليانغستي Yangtze River)، وفي الغرب حوض إقليم (سجوان Szchewan)، الذي يُطلق عليه الصينيون أسم (الحوض الأحمر)، فضلاً عن هضاب وجبال إقليمي (كواي جو Kweichow)، و (يونان Yunan)، والمُلاحظ أنَّ الطبيعة الجُغرافية للصين قد أسهمتْ بظهور مُجتمع متفرد ومتجانس إلى حدٍّ كبير تميزتْ بهِ عن الدول الأُخرى[٥].

قسِّمتْ السياسية الاقتصادية مُنذ إعلان الحُكم الشيوعي لجمهورية الصين في الأول من تشرين الأول ١٩٤٩، حتَّى وفاة زعيم الحزب الشيوعي (ماو تسي تونغ Mao Tse- Tung)[٦]، سنة ١٩٧٦، إلى ست مراحل رئيسة، هي:

(١) مرحلة الانتعاش والتعمير (١٩٤٩-١٩٥٢):

خصص القسم الأكبر لتلك المرحلة إلى إعادة العمل بالمشروعات المتوقفة، ووضع المسار العام للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وتحديد المبدأ الرئيس للسياسة الاقتصادية، عن طريق تطوير وسائل الإنتاج، وتعزيز التعاون بين الريف والمدينة، وإنشاء مشروعات جديدة[٧]، وإنَّ أهم إنجاز تلك المرحلة إعلان قانون الإصلاح الزراعي في الثامن والعشرين من حُزيران ١٩٥٠، الذي أحدث تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية على إثر صدوره، إذ حجم فيه إلى حد كبير التجارة الخاصة التي تقف عقبة بين الزراعة والقطاعات الأُخرى، والتي تستحوذ على قسم كبير من الثروات التي ينتجها الفلَّاحون، فضلاً عن ذلك، قضى عملياً على الربا الذي كان مصدراً من مصادر الاقتطاع من مداخيل الفلَّاحين[٨].

(٢) الخطَّة الخمسية الأولى (١٩٥٣-١٩٥٧):

تميزتْ تلك المرحلة ببذل جهود حثيثة لتطور القطَّاع الصناعي والاهتمام بـ(اقتصاديات الحجم الكبير Economies of Scales)[٩]، لتطوير الصناعات الثقيلة على شاكلة الخُطط الخمسية الأولى في الإتحاد السوفيتي، من جانبٍ آخر، ارتفع الإنتاج الزراعي، وبدأ الانتقال من أشكال الاستثمار الخاصة إلى الأشكال الجماعية، ومن ثمَّ الانتقال السريع لأنماط التعاونيات المُختلفة، والتي أدتْ إلى التحول الكامل في أشكال الإنتاج الزراعي مُنذ بداية سنة ١٩٥٧، وقد تزامن ذلك مع تعديلات مُهمة في القطَّاعات الاقتصادية الأُخرى، وتتصف نهاية تلك المرحلة بتكييف التجربة الاشتراكية العالمية مع ظروف الصين الخاصة، والابتعاد عن التقليد المنهجي لأنموذج الإتحاد السوفيتي[١٠].

(٣) الخُطَّة الخمسية الثانية (مشروع القفزة الكُبرى للأعوام ١٩٥٨-١٩٦١):

سعتْ تلك الخُطَّة إلى تعزيز الفكر الماوي في السياسة الاقتصادية، والاعتماد على الزخم الشعبي لزيادة الإنتاج بمعدلات كبيرة وخلال مُدة قصيرة، دون الأخذ بالحُسبان إلى العوائق المادية والتكنولوجية في الصين والاعتماد على الذات فقط[١١]، لاسيَّما بعد القطيعة مع الإتحاد السوفيتي التي قامتْ بدورها بسحب جميع خُبرائها من الصين في آب ١٩٦٠، ممَّا أدى إلى نتائج سلبية وإخفاق تلك الخُطة، تزامن ذلك مع الظروف المناخية السيئة، ففي بعض المناطق زادتْ نسبة الأمطار فأحدث الفيضانات، وفي البعض الآخر - كجنوب الصين مثلاً - حدثتْ موجات جفاف طويلة، ممَّا فاقم من معاناة الشعب الصيني خلال تلك المرحلة[١٢].

(٤) مرحلة التصحيح والتدعيم ورفع المستوى المعاشي للمواطنين (١٩٦٢-١٩٦٥):

وهي مرحلة تمتْ فيها مراجعة أخطاء المراحل السابقة، ومحاولات تصحيح المسار الاقتصادي وإتباع سياسة (الزراعة كقاعدة والصناعة كقائدة)، وفي ضوء ذلك تمَّ التركيز في القطَّاع الصناعي على الصناعات الكيماوية للفائدة من الأسمدة ومُبيدات الحشرات، وانتعاش صناعة الآلات والمكائن الزراعية، فضلاً عن الاهتمام بالصناعات النفطية لمواجهة الطلب على مصادر الطاقة، وإعطاء الأولوية لصناعة السلع الاستهلاكية[١٣].

(٥) الخطَّة الخمسية الثالثة (١٩٦٦-١٩٧٠):

اقترن تنفيذ تلك الخطة مع إعلان (ماو) عن انطلاق (الثورة الثقافية) في نيسان ١٩٦٦[١٤]، أمَّا أهدافها الرئيسة هي تطوير القطاع الزراعي وحل مُشكلات السكن، والسعي في تطوير تكنولوجيا الصناعات العسكرية، وجعل الاقتصاد الوطني يعتمد على الموارد المحلية، وتطوير قطَّاع المواصلات والتجارة والثقافة والتعليم[١٥]. بيد أنَّ تلك الخُطة لم تحقق أهدافها المرسومة لها، بسبب ضعف الإمكانيات في العمل لضعف الحوافز المادية، إذ تمَّ إلغاء العلاوات والمُكافآت، وتقليص الأجور بنسبة (٢٠٪)، فضلاً عن التأثير السلبي للثورة الثقافية التي رغم ذلك نجحتْ نوعاً ما في تعزيز الاقتصاد الوطني، لكنها أخفقتْ في الكثير

مـن المشروعات المُزمع تنفيذها، أي أصبحتْ خُطة بناء وهدم في وقتٍ واحد[١٦].

(٦) الخُطـة الخمسـية الرابعـة (١٩٧١-١٩٧٥):

هدفـتْ تلـك الخُطـة إلى إطـلاق حُزمـة مـن الإصلاحـات الاقتصاديـة، لتحسـين السياسـة الاقتصاديـة منهـا أن يصل متوسـط النمو السنوي للناتج الصناعي والزراعي إلى (١٢,٥٪) سنوياً[١٧]، مـن جانب آخر أسهم الاعـتراف بتمثيل الصين في مُنظمـة الأُمـم المُتحـدة في الخامـس والعشرين من تشريـن الأول ١٩٧١، وتحسين العلاقات مع دول العالم الرأسمالي، لاسيَّما الولايات المُتحدة الأميركية واليابان إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي[١٨].

في ضوء ما تقدَّم نُلاحظ أنَّ الأوضاع الاقتصادية الصينية للمُـدة (١٩٤٩-١٩٧٦)، استطاعت من تجـاوز الكبوات التي مرتْ بها، عن طريق مُحافظتها عـلى استقلالهـا الاقتصـادي وتدعيمـه واستيعاب التكنولوجيـا المستـوردة والمُلائمـة للمُجتمـع الصينـي، ممَّـا أتـاح لهـا وضـع الأُسـس في تطويـر القـوى المُنتجة وعلى نمطٍ جديد، لاسيَّما بعد تحقيق الخطـة الخمسية الرابعة نجاحـات باهرة وملموسة على صعيـد الاقتصاد الوطني، مُهيـأة للصين حالة من الاستقـرار والازدهـار، وإيجـاد أرضية خصبة للإصلاحـات الحاسمة التي حدثـتْ سنة ١٩٧٨، التي نقلتها إلى مصاف الدول المُتقدمة اقتصادياً.

ثانياً: الإصلاحات الاقتصادية في الصين (١٩٧٨-١٩٩٢)

رأى عـدد مـن الباحثين بـأنَّ عمليـة الإصلاح الحقيقـي للاقتصـاد الصينـي بـدأت مـع مجـيء الرئيس(دنـغ شيـاو بينـغ Deng Xiaoping) (١٩٧٨-١٩٩٢)[١٩]، إذ شكَّلـت مقـررات الـدورة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشر للحزب الشيوعـي الصينـي، المنعقـدة في المـدة (١٨-٢٢ كانـون الأول سنـة ١٩٧٨)، انعطافـة حاسمـة في تاريـخ الصين المعـاصر وأحدثت ثـورة حقيقية في الصـين، تماثـل بها نظيرتهـا ثـورة ١٩٤٩ في الحجم والأهمية، وتتساوى معها في العمق والتأثير[٢٠].

أدرك (دنـغ) حقيقة التحـولات العالمية وواقعها ومقتضياتهـا واستوعبهـا جيـداً، وآمـن بـضرورة التحـرر مـن الجمـود الفكـري الذي غلَّـف العقل الصينـي، وإزالـة تركـة (مـاو) الأيديولوجيـة والسياسيـة في المجالين الداخـلي والخارجي، فبذل (دنـغ) جهـوداً حثيثـة لزيـادة الإنتـاج، واعتـماد أساليب مختلفة لتقليص الطلب لإعادة توازن البناء الاقتصـادي، واستخدام(سياسـة البـاب المفتـوح Open door Policy) مـع الولايـات المتحـدة الأميركية ودول أوروبـا الغربية وصولاً إلى الدول الناميـة[٢١]، وكـان سبـب ذلـك الانفتـاح لرغبتها في التوصـل إلى اتفاقيـات تعـاون مـع دول العـالم وبكافَّـة القطاعـات الاقتصاديـة، وبذلك صاغت الصين لنفسها إطاراً جديداً لسياستها الاقتصادية، احتـل موقعـاً وسطـاً ما بـين الاشتراكيـة التقليدية والرأسماليـة، مـع الالتـزام بالهـدف العـام الـذي وضعته لنفسها[٢٢].

بـرزت أهميـة إصـلاح السياسـة الاقتصاديـة الصينيـة نتيجةً لتعثـر التنميـة الاقتصاديـة المتمثلة بانخفـاض كفـاءة الأداء الاقتصـادي في معظـم المشروعات الحكومية، والرغبة في اعتماد الأساليب الإصلاحية من أجل رفع مستوى المعيشة، وإدخال التحسينات في أنظمة التخطيط والإدارة والحوافز،

بحيث تكون ملائمة لمتطلبات المُجتمع، لاسيَّما أنَّ السياسة الاقتصادية الصينية في عهد (ماو) طبقت على وفق إستراتيجية تعتمد الواقعية في عملها، تحت شعار " فلتشعر بالأحجار وأنت تعبر النهر"[٢٣]. وعليه، ووفقاً لـ(إستراتيجية التنمية Development Strategy)[٢٤]، الذي وضعته الحكومة الصينية سنة ١٩٧٨ فإنَّ عملية الإصلاح الاقتصادي تهدف إلى مضاعفة إجمالي كمية الإنتاج خلال المدة (١٩٨٠-١٩٩٠)، من أجل حل مشكلة الغذاء للشعب، ومضاعفة الناتج القومي الإجمالي، لغرض وصول حصة الفرد من ذلك الناتج إلى مستوى جيد، فضلاً عن إجراء تحديثات في القطاعات الاقتصادية الرئيسة[٢٥]. ولغرض تحقيق تلك الإصلاحات قررت الحكومة إزالة العوائق التي تحول دون تحقيقها، والمتمثلة بما يلي:

(١) انطلاقاً من الاعتقاد بعيوب النظام الاقتصادي المخطط مركزياً، اتجهت الحكومة بإلغاء القرارات المركزية ونقلها تدريجياً إلى عدد من الأقاليم لتنفيذ عدد من المشروعات الاقتصادية ثمَّ في عموم البلاد بهدف زيادة الإنتاج، وتفويض سلطة اتخاذ القرار إلى الأقاليم لتحقيق استقلال اقتصادي نسبي.

(٢) تغير هيكل البناء الاقتصادي القائم على المُلكية العامة لوسائل الإنتاج، إلى هيكل يتلاءم مع أشكال متعددة للمُلكية، إذ أدركت الحكومة الصينية ضرورة إعطاء دور أكبر لقوى السوق، للعمل بحرية على وفق نظام اللامركزية. وتشجيع القطَّاع الخاص على التنافس مع الدولة في الإنتاج الصناعي والخدمات، الأمر الذي أدى إلى نمو تلك القطاعات، وحسن من مستوى الخدمة ورفع مستوى المنافسة بينهما.

(٣) إدخال نظام الحوافز المادية وإعطاء أهمية كبيرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي إلى الأمام، بعد أنْ تمَّ إلغاءه بفعل (الثورة الثقافية) بحجة أنها تؤدي إلى التنافر بين العمال[٢٦].

أيقن رجال السياسة الصينية بأنَّ التجربة التطبيقية هي معيارهم الوحيد للحقيقة، لذا تراهم اختاروا أهدافاً إصلاحية لا تتطلَّب ثمناً باهظاً سياسياً واقتصادياً، فضلاً عن مردودها الإيجابي، الأمر الذي دفعهم لمتابعة مسيرة التحول الاقتصاد الصيني، من الاقتصاد السلعي المخطط الذي تقوم فيه آليات السوق بدور مكمل للتخطيط المركزي، إلى اقتصاد السوق الاشتراكي الذي تقوم فيه آليات السوق بدور محرك لنشاط المشروعات، لاسيَّما وأنَّ التخطيط ليس وقفاً على الاشتراكية، كما أنَّ السوق ليس وقفاً على الرأسمالية، فالتمييز ما بين الاشتراكي والرأسمالي بحسب رأي (دنغ) يتوقف على مدى إسهام النهج المتبع في نمو القوى المنتجة للمُجتمع بما يزيد من قوة الدولة الاشتراكية ويرفع مستويات المعيشة بها[٢٧].

دعا (دنغ) إلى تكثيف الجهود من أجل بناء الدولة بكافة مفاصلها، الأمر الذي عدَّه أولى المهمات التي من المفترض أنْ ينهض بها الشعب الصيني، مع منح الأولوية للبناء الاقتصادي، كونه المطلب التاريخي للبلاد، لقدرته على تقديم حلول واقعية لمشاكل الصين الداخلية والخارجية[٢٨]. فقد شدَّد الدستور الصيني النافذ لسنة ١٩٨٢ على حتمية ذلك الأمر عِبرَ المزاوجة ما بين النهجين

الاشتراكي والرأسمالي، إذ نصت (المادة ١٥) من الدستور، على: "تضمن الدولة تطور الاقتصاد الوطني بصورةٍ متناسبة ومنسقة عن طريق الموازنة الشاملة في التخطيط الاقتصادي، وعن طريق الدور التنظيمي الإضافي الذي يلعبه السوق"[٢٩].

إنَّ قابلية الصين وقدرتها على إجراء التغييرات الضرورية في واقعها الاقتصادي العام، أحدث نقلةً نوعية ليس للاقتصاد الصيني فحسب، وإنما في الاقتصاد العالمي؛ لأنَّ سياسة الإصلاح الاقتصادي وإستراتيجية التنمية في المجال غير الحكومي قد أثارت وأدهشت العالم، ومن أبرز تلك التغيرات ما حققه الناتج المحلي الإجمالي من معدل نمو بلغ في المتوسط ٩,٩٪ خلال المدة (١٩٨١-١٩٨٨) وارتفع ذلك المعدل إلى ١٣,٢٪ لسنة ١٩٩٢، كما زاد الناتج المحلي الإجمالي للصين من ٢٥٣ مليار دولار لسنة ١٩٨٣ إلى ٦٥٨ مليار دولار لسنة ١٩٩٢، وزاد متوسط نصيب الفرد من ذلك الناتج من ٢٤٣ دولار سنوياً سنة ١٩٨٣ إلى ٥٤٦ دولا سنة ١٩٩٢[٣٠].

برغم ذلك، رافق الطفرات الاقتصادية في معدلات النمو، زيادة في معدلات التضخم الاقتصادي وارتفاع تكاليف المعيشة، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم (١)

متوسط للتضخم السنوي للأعوام

(١٩٨٤-١٩٩٢)[٣١]

السنة	معدل التضخم %
1984	2,8
1985	11,9
1986	7
1987	8,8
1988	20,7
1989	13,3
1990	1,4
1991	5,1
1992	4

يتضح من الجدول السابق تقلب نسبة التضخم وفق التغيرات الاقتصادية الصعيدين الداخلي والخارجي. إلَّا أنَّ الرئيس الصيني قال عن التضخم: "عندما تفتح النوافذ لهواء نقي تدخل معه بعض الحشرات وربما بعض الأتربة، ولكن ذلك لا يبرر إغلاق النوافذ على الغرف التي ينفد منها الأوكسجين"[٣٢].

ونتيجة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الصين في حقل القطَّاع الخاص وإزاء المُلكية الخاصة والاستثمار الأجنبي، فقد ازداد تدفق رأس المال الأجنبي إليها، وبلغ مساهمته في تكوين (رأس المال الثابت Fixed Capital)[٣٣] نحو ١٨,٥٪ سنة ١٩٩٢، ويُبين الجدول التالي مقدار الاستثمار الأجنبي في الصين.

جدول رقم (٢)
مقدار الاستثمار الأجنبي في الصين للأعوام (١٩٨٤-١٩٩٢)[٣٤]

السنة	مقدار الاستثمار (مليار دولار)
1984	1,258
1986	1,874
1988	3,193
1992	11,160

يظهر من معطيات الجدول السابق تضاعف الاستثمار نحو ١٠ أضاعف خلال الأعوام (١٩٨٤-١٩٩٢)، وذلك يدل على أنَّ الصين تمتلك بيئة جاذبة للنشاطات الاقتصادية المختلفة.

سار انفتاح الصين أمام الاستثمارات الأجنبية على مرحلتين، الأولى تُعرف بـ(المرحلة التجريبية ١٩٧٩-١٩٨٤) وقامت الصين خلالها بإنشاء أربع مناطق اقتصادية في جنوب شرق الصين بوصفها أداة تجريبية متخصصة ومحدودة النطاق، هدفها الأساس اختبار تطبيق مجموعة من الإصلاحات في تلك المناطق، ومن ثمَّ إدخال تعديلات عليها، وبما يناسب الوضع الصيني، وفي حال نجاحها يتم تعميم التجربة في بقية أجزاء الصين. ولأجل إنجاحها تمَّ إصدار مجموعة من الإجراءات التفضيلية لجذب الاستثمار الأجنبي لتلك المناطق، مثل منح سلطات إدارية واسعة تتمتع بالاستقلالية النسبية عن المركز، وإعفاءات ضريبية، وحوافز تشجيعية وتفضيلية للمُستثمرين[٣٥]. أمَّا المرحلة الثانية فقد عُرفت بـ(مرحلة التوسع ١٩٨٤-١٩٩٢)، إذ دفع نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق مبتغاها إلى التوسع في إنشاء المزيد من المناطق المفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي، ففي سنة ١٩٨٦ تمَّ إنشاء ١٤ منطقة تنمية اقتصادية وتكنولوجية، كما تمَّ تحويل إقليم (هينان (Hunan إلى منطقة اقتصادية سنة ١٩٨٨، وفتح شرق إقليم (شنغهاي Shanghai) أمام الاستثمار الأجنبي سنة ١٩٩٠[٣٦].

تعتمد إستراتيجية التعامل مع الشركات الأجنبية المستثمرة بحسب المنظور الصيني على ثلاث محاور هي: التعلم منها عِبرَ اقتباس أحدث ما توصلت إليه عمليات التصنيع التي ستنقلها تلك الشركات إلى الصين، والتعاون معها عِبرَ استيعاب الشركات الصينية للتكنولوجية المتطورة التي تنقلها للإفادة منها في تجديد تقانتها وتطويرها، فضلاً عن تحول الشركات الصينية إلى شريك إستراتيجي للشركات العابرة للقارات، ومنافستها في الأسواق العالمية[٣٧]. وفي السياق نفسه، ومنذ قيام الصين بفتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ثار جدل واسع داخل الصين بين مؤيد ومعارض، حول جدوى ذلك الإجراء للاقتصاد الصيني ومزاياه، فالمؤيدون لتلك الخطوة يرون أنَّ الدور الإيجابي للاستثمار يتمثل في تقديم التكنولوجية المتقدمة ورأس المال، وطرق الإدارة الحديثة وزيادة وتوفر الوظائف وتوسيع حجم التجارة[٣٨].

أمَّا الاتجاه المعارض فيرى الضد من ذلك، فالدور السلبي للاستثمار الأجنبي، يكون في مصلحة الشركات الأجنبية وليس العكس، في ظل احتكارها التكنولوجية المتقدمة، ودفعها المنافسين المحليين خارج السوق، والانتقاص من قيمة المساهمة الوطنية في المشروعات المشتركة بأقل من قيمتها الفعلية؛ لأنَّ الصين ستصبح مجرد مكان للتجميع وليس الإبداع، وعدم انتقال الخبرات الإداري إلى المشروعات الحكومية، وانخفاض

نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية، كما أنَّ بعض رؤوس الأموال الصينية تُهرب إلى خارج البلاد لتعود مرةً أخرى إليها، لتحقيق الاستفادة من الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي، فضلاً عن نظام الأجور الذي يطبق مع العمال الصينيين ويكون في صالح الشركات الأجنبية[٣٩].

وعلى الرغم من الإشكالات التي يُثيرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، غير أنه لا يمكن نكران حقيقة أنَّ ذلك الاستثمار يتزايد حجمه عاماً بعد آخر، ممَّا يجعله يُسهم مساهمةً جادة في تقدم الاقتصاد الصيني ويرفع عدد المشروعات الاستثمارية المباشر في الصين للأعوام (١٩٧٩-١٩٩٢)، كما هو موضح في الجدول الآتي.

جدول رقم (٣)

عدد المشروعات الاستثمارية المباشر في الصين للأعوام (١٩٧٩-١٩٩٢)[٤٠]

السنة	عدد المشروعات
1979-1982	920
1983	638
1984	2166
1985	3073
1986	1498
1987	2233
1988	5945
1989	5779
1990	7273
1991	12978
1992	48764

يُلاحظ من الجدول أعلاه أنَّ هناك عوامل عدَّة تدفع الشركات الأجنبية لتوجيه استثماراتها نحو الصين، منها تكلفة الإنتاج المتدنية والإنتاجية المتزايدة لقوة العمل الصينية وتوافر الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة وغنى الصين بالموارد الطبيعية، والإمكانات الكبيرة الكامنة للسوق الصيني، فضلاً عن موقعها الجغرافي المُطل على سواحل المحيط الهادي ساعد على خفض تكاليف النقل، والاستقرار السياسي الذي عاشته الصين كل هذهِ العوامل ساعدت على زيادة الاستثمار الأجنبي داخل الصين.

ثالثاً: مقومات تطور الاقتصاد الصيني (١٩٧٨-١٩٩٢)

(أ) السياسة الزراعية:

إنَّ عدم كفاءة القطَّاع الزراعي قبل سنة ١٩٧٨ أثر سلباً على الإنتاج، وعليه حصل على عناية الرئيس (دنغ)، نظراً لأنَّ الريف يضم الجزء الأعظم من سكَّان الصين، وعليه تدخلت الحكومة الصينية في مجال الزراعة بطريق مباشرة أو غير مباشرة لتنظيم شؤونها بدءاً من تنظيم الملكية، وما ينجم عنها من علاقات بين الإطراف المعنية بالعملية الإنتاجية، وانتهاءً بالعمليات التسويقية ومراقبة الأسعار[٤١].

أخذ تطور القطاع الزراعي بدءاً من سنة ١٩٧٨، باستحداث (نظام المسؤولية التعاقد) الذي حلَّ محل نظام (الكوميونات Communes)[٤٢] القائم على مبدأ الجماعية، إذ اكتسب نظام مسؤولية الإنتاج شكلاً جديداً، فبعد أنْ كان الفلَّاحون يعملون بوصفهم جزءاً من فرق الإنتاج التي تتألَّف من عددٍ من الأسر الريفية، يتقاسمون

فيما بينهم العمل والحصاد، أصبح الفلَّاحون – بموجب الشكل الجديد من هذا النظام – يمتلكون الأرض، والمعدات التي توفرها لهم التعاونيات الزراعية على أن تقوم الدولة بتحديد حصص الإنتاج لهم[٤٣].

وفي هذا الصدد أسهم نظام المسؤولية التعاقد السماح للفلَّاحين بامتلاك الأرض على وفق عقود تمتد على الأقل من خمسة عشر عاماً وبعدها تصبح ملكاً لهم، ومن خلال ذلك النظام يستطيع الفلَّاحون بيع المنتجات التي تزيد عن الحصص المتعاقد عليها مع الدولة في السوق الحرة، ونقل الأرض الزراعية المتعاقد عليها من أسرةٍ إلى أخرى من خلال عمليات البيع والشراء، ذلك كله من أجل خلق ارتباط متزايد بالأرض، وتشجيع الاستثمار في الزراعة والتخطيط الطويل الأمد[٤٤]. فضلاً عن ذلك، شجعت الحكومة الصينية الفلَّاحين على استثمار أموالهم وجهودهم في إنتاج منتجات أخرى غير المحاصيل الزراعية، مثل تربية الأبقار، وإنشاء أحواض الأسماك، وتكوين المشروعات الصناعية الصغيرة، والمتوسطة الحجم التي تختص بالتعامل مع المنتجات الزراعية، وقد أسهم ذلك التطور على زيادة نسبة مساهمة هذهِ المؤسَّسات في الناتج القومي، وتوفير فرص عمل لملايين الفلَّاحين، ورفع مستوياتهم المعيشية[٤٥].

كما اعتمدت الحكومة على سياسة تحديد الأسعار الزراعية وحيثيات تلك الفكرة مؤداها إنَّ كمية المنتوج الزراعي، ونوعيته تحدده أسعار السوق، لا تخطيط الدولة، واتساقاً مع تلك السياسة، قامت الدولة بإلغاء شراء حصص الإنتاج الزراعي كلها عدا القطن والحبوب، ممَّا أسهم في ظهور الأُسر الريفية المتخصصة في إنتاج محاصيل غير زراعية، مثل الشاي والفاكهة والزهور، والأعشاب الطبية وغيرها[٤٦]. ومن أجل تعزيز المُلكية الخاصة لوسائل الإنتاج وزيادة الإنتاج الزراعي، اتبعت الحكومة الصينية سياسة خاصة تقوم على بيعها وسائل الإنتاج المملوكة لها من شاحنات، وعربات نقل، وجرارات، وغيرها للفلَّاحين، وقد شجع ذلك الأجراء فيما بعد على التركيز على التقانة الزراعية بهدف زيادة إنتاجهم بأقل تكلفة، وبحلول سنة ١٩٨٢ أصبح ثلثا الماكنات الزراعية، تُدار من المُلكيات الصغيرة التي زادت من نسبة مساهمتها في الناتج القومي[٤٧].

من جانبٍ آخر، قامت الصين ابتداءً من سنة ١٩٩٢ بإجراء أكبر تعداد سكَّاني للريف الصيني، شارك فيها ٦ ملايين من الكوادر المدربة، شَمِلت ٣٠٠ مليون أسرة ريفية وبمساعدة فنية ومالية من (منظَّمة الأغذية والزراعة – فاو Food and Agriculture Organization–FAO)[٤٨]، ويهدف ذلك الإجراء التغلب على مشاكل تجميع المعلومات عن الريف التي تعاني منها الصين، منذ قيام عملية الإصلاح سنة ١٩٧٨، لكي تتمكن الحكومة من حل مشكلة توفير الأمن الغذائي للشعب، وتقدير الاحتياجات المستقبلية للريف الصيني من بذور وأسمدة ومكائن[٤٩].

إنَّ انتعاش السياسة الزراعية، لم يخلُ في الحقيقة من بعض النتائج السلبية، فالحفاظ على الوتيرة المتصاعدة من التقدم أصبح يصطدم ببعض العقبات أهمها مشكلة تراجع الإنتاج الزراعي،

ولاسيَّما إنتاج الحبوب منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، بسبب التحول من النشاط الزراعي إلى الصناعي، والتوسع العِمراني على حساب الأرض الزراعية والتلوث، وزيادة السكَّان التي باتت تستهلك كل زيادةٍ في الحبوب، فضلاً عن رغبة الفلَّاحين زراعة محاصيل تدر أمولاً أكثر مثل الفواكه والخضراوات[٥٠].

وفي ضوء ذلك أعلنت الحكومة الصينية في بداية سنة ١٩٩٢ سلسلة من الإجراءات، منها تعزيز قوى الإنتاج في المناطق الريفية، واستيعاب عشرات الملايين من قوة العمل المحلية سنوياً، وتحسين العملية الزراعية، وأنفقت مبالغ كبيرة على الأسمدة والبذور والمعدات الزراعية والري، وعلى الرغم من أنَّ الإجراءات الأخيرة كانت على حساب المستهلكين وفي صالح المنتجين، فإنَّ الحل الذي اقترحه البعض في توفير دعم أكبر للمواد الغذائية، سيكون حلاً غير واقعي؛ لأنه سيؤدي إلى عجز في الميزانية الحكومية[٥١].

وفي هذا السياق يوضح الجدول الآتي مقدار المنتجات الزراعية والحيوانية للأعوام (١٩٧٨-١٩٩٢).

جدول رقم (٤)

مقدار المُنتجات الزراعية والحيوانية للأعوام (١٩٧٨-١٩٩٢)[٥٢] / عشرة آلاف طن

نوع المنتوج	1978	1985	1990	1992
الحبوب	30477	37911	44624	44266
القُطن	2168	4145	4512	4532
المنتجات الزيتية	5217	15784	16134	16421
قصب السُكر	21123	51549	57620	73011
الكتان	542	2061	726	618
التبغ	1053	2075	2259	3118
الشاي	268	434	450	560
الفواكه	6570	11638	18744	24413
اللحوم	8564	17607	25136	29416
المُنتجات المائية	466	706	1237	1558

يُبين الجدول رقم (٤) ارتفاع مقدار أغلب المنتجات الزراعية والحيوانية، نتيجةً لإصلاح السياسة الزراعية، إذ زادت القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي للمدة (١٩٧٨-١٩٩٢)، نحو (٥,٧٪). كما بلغ عدد العاملين بالقطاع الزراعي في سنة ١٩٩٢ نحو (١٠٠) مليون عامل من مجموع قوة العمل الريفي المقدرة بـ(٤٣٠) مليون عامل، كما أدخلت الصين تحسينات كبيرة على التجهيزات الزراعية، فقد أستخدم نحو (٧٢٠) ألف جرار كبير ومتوسط، و (٧٨٤٠) ألف جرار صغير، ونحو (٦٨٠) ألف شاحنة، وبلغت مساحة الأراضي المروية (٤٨٦,٨٢) مليون هكتار، وكمية الأسمدة الكيماوية المستخدمة في الزراعة (٣١,٥٠١) مليون طن سنة ١٩٩٢[٥٣].

يُلاحظ أنَّ السياسة الزراعية قد واجهت عدد من المشاكل برغم الإجراءات الإصلاحية، منها صغر مساحة الأراضي الزراعية قياساً مع عدد السكَّان، وأنَّ النمو السكَّاني في الريف يُفسد الإيجابيات المتحققة من تلك الإصلاحات، كما أنَّ الإنتاجية الزراعية منخفضة وتعاني من تقلباتٍ مستمرة بسبب الكوارث الطبيعية التي لا يمكن السيطرة عليها، مثل الفيضانات وموجات الجفاف وتعرية التربة.

(ب) السياسة الصناعية:

تُعد السياسة الصناعية أهم مرتكزات الاقتصاد القومي، لذا لم تتردد القيادة الصينية في إيلائها عنايتها الخاصة مادةً إليها مظلة التغيير والتحول، فقد أصدر مؤتمر الحزب الشيوعي لسنة ١٩٧٨، عدد من الإجراءات التي تدعم ذلك القطاع، منها: تقليص نفوذ اللجان الحزبية المسؤولة عن اتخاذ القرارات داخل المؤسَّسات الصناعية، وتحويل صلاحياتها الواسعة إلى المديرين والمهندسين والفنيين على وفق نظام المسؤولية، والتقليل من قيود المركزية داخل المؤسَّسات الصناعية المملوكة للدولة، ومنحها الاستقلالية في إدارة شؤونها، وإطلاق نظام مسؤولية المدير بوصفها، وسيلة للقضاء على المركزية، وبصدور قانون تنظيم مؤسَّسات الدولة الصناعية سنة ١٩٨٣، كانت المصانع قد تحررت من قيود المركزية إلى حدٍّ ما[٥٤].

لكن الأرضية المرنة التي أعطيت للقطاع الصناعي الخاص، سبَّبت تدريجياً عدد من المشاكل للمؤسَّسات الصناعية المملوكة للدولة، فقد تدهور الوضع المالي في بعض الفروع الصناعية الناجحة تقليدياً، مثل صناعة النسيج والسيارات، ممَّا قدَّم دليلاً واضحاً وقاطعاً على الضرورة المُلحة لإصلاح تلك المؤسَّسات، وقد تكون تلك المشكلة الأكثر صعوبة واتساعاً التي واجهت الاقتصاد الصيني، إذ أدى إخفاق المحاولات السابقة لإصلاح السياسة الصناعية إلى زيادة شكوك البعض حول نجاح عملية إصلاح السياسة الاقتصادية الصينية بمجملها، بينما رأى بعض الاقتصاديين حتمية الانتقال إلى خصخصة المشاريع المملوكة للدولة[٥٥].

في الوقت الذي أسهمت فيه تلك المشاريع بالحصة الأكبر في ميزانية الحكومة، أخذت

مساهمتها تتراجع من ٧٨٪ سنة ١٩٧٨ إلى ٤٦,٣٪ سنة ١٩٩٢، ممَّا اضطر الدولة إلى تمويل تلك المشاريع عن طريق القروض المصرفية، فلم تعد تلك الشركات تُسهم بالنسبة الأكبر من الإنتاج القومي وإنما أصبحت المستهلكة الأكبر له. ممَّا استدعى إجراءات فعَّالة، أبرزها تحويل الشركات الحكومية إلى قطاع مختلط وبيع جزء من أسهمها إلى العاملين فيها تباعاً، وإعلان الإفلاس بوصفها وسيلة لوقف المديونية، علاوةً عن إعطاء امتيازات إلى الشركات التي قلَّلت من نسبة الديون إلى مستوياتٍ مقبولة[٥٦].

بَيدْ أنَّ تلك الإجراءات لم تكن كافية بالقدر الذي يمكنها إيقاف إخفاق المشاريع الحكومية، ممَّا دفع المسؤولين إلى الإسراع بتطبيق المزيد من الإصلاحات، أهمها تحجيم سياسة دعم المؤسَّسات الحكومية ولاسيَّما الصناعية منها، إذ فرض ذلك الإجراء قيوداً شديدة على الشركات الخاسرة، بعد أنْ عجزت عن مواصلة إنتاجها ودفع أجور عمالها، سوى الاندماج مع شركات أخرى وإلَّا فإنَّ الخروج من السوق سيكون هو المصير المحتوم، إذ شجَّعت الحكومة الصينية الاندماج ما بين الشركات الصينية، وأحياناً كان ذلك التشجيع مغلفاً بضغط تمارسه الحكومات المحلية على الشركات الرابحة لشراء أخرى خاسرة، وقد أفرز اندماج شركات رابحة مع أخرى ذات إنتاج مغاير مشاكل عدة للأولى، مثل إنشاء شبكة توزيع جديدة لتسويق منتوجها، وامتلاك المعرفة اللازمة لتشغيل الشركة الجديدة[٥٧].

إنَّ نظرة الحكومة الصينية للمؤسَّسات الصناعية لا تماثل نظيرتها الغربية التي ترى أنَّ أفضل الحكومات أقلها مركزية، بينما ترى الحكومة الصينية أنَّ الإبقاء على سيطرتها على تلك المؤسَّسات يحقق للدولة أغراض وفوائد عدة، منها الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، إذ تعد المشروعات المملوكة للدولة أشبه بأجهزة تحكم، فهي برغم استيعابها لملايين العمال غير المطلوبين في السوق، تقدم نظام خدمة اجتماعية متكاملة، وإذا ما تمَّ الاستغناء عن خدمات هؤلاء فإنَّ التكلفة التي ستتحملها الدولة في صورة إعانات بطالة وتقاعد ومشاكل سياسية ستكون أضعافاً مضاعفة، فضلاً عن امتلاك الحكومة زمام هيمنتها على الاقتصاد القومي؛ لأنَّ المؤسَّسات إذا ما أُحسِنت إدارتها فإنها تصبح مصدراً لزيادة الناتج القومي، ومحرك للسوق المحلية والعالمية[٥٨].

أدت إجراءات خصخصة المشاريع الصناعية المملوكة للدولة التي تتبعها الحكومة إلى بروز أشكال جديدة من المُلكية، فإلى جانب المُلكية العامة التي تقلصت في بعض المجالات ظهرت أنواع أخرى من المُلكيات، مثل المُلكية التعاونية وهي عبارة عن مؤسَّسات كانت مملوكة للدولة، لكنها بيعت على شكل أسهم للعاملين فيه، ممَّا أدى إلى ظهور بُنية تعاونية جديدة[٥٩]. لكن هناك بعض الحقائق حول دور القطاع الخاص وآلية عمله في الصين والذي يختلف كثيراً عن نظيره القطاع الخاص في العالم الرأسمالي منها، إنَّ المشروعات الخاصة هي مشروعات مكملة للقطاع العام، نظراً

لقدرتها على تحسين كفاءته، من حيث امتصاصه للبطالة، أو الإيفاء بالمتطلبات الاجتماعية اللازمة من منتجات وخدمات جديدة، علاوةً عن ذلك فإنَّ الحرية التي يلتمسها منظمو المشروعات الخاصة تُسهم في قيام مجتمع أكثر انفتاحاً، وقائم على توفير الحقوق والقوانين التي تحميهم. وفي الوقت نفسه نُلاحظ أنَّ العاملين في المشروعات الخاصة، ليسوا منفصلين عن أجهزة الدولة، بل هم أعضاء فيها، وينبع نجاحهم من قدرتهم في استعمال النظام لمصلحتهم، كمكافأة لخدمتهم الطويلة، فالكثير من الشركات الخاصة المرخصة أسَّسها مسؤولون حكوميون أو أقاربهم، وأنَّ قدرتهم على إصلاح السوق، وإصدار تراخيص الإنتاج والتجارة الخارجية، والحصول على القروض المصرفية، جعلتهم في وضع أفضل من المواطنين العاديين لاستثمار الاقتصاد المختلط الجديد، بمعنى أنَّ الدولة تسيطر على قطاع الأعمال أكثر من سيطرة الأخير عليها[٦٠].

واستجابةً منها لمتطلبات الانضمام إلى (الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة- الغات General Agreement on Tariffs and Trade-GATT)[٦١]، التي تستلزم بيئة اقتصادية تتماهى مع متطلبات تلك العضوية ولمواجهة تحديات العولمة أخذت الصين منذ سنة ١٩٩٢ بالسير على وفق سياسة صناعية جديدة، هدفها تحقيق تحولين استراتيجيين، هما:

(١) التركيز على ما سُمي بالصناعة الارتكازية (Pillar Industries)، والتي حددتها الحكومة الصينية بأربع مجموعات رئيسة، هي: صناعة الآلات، والمعدات، والإلكترونيات، والبتروكيمياويات.

(٢) العمل على إنشاء صناعات تصديرية ذات مقدرة عالية على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية، عن طريق الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقلالية في السياسة الاقتصادية الصناعية، والتقليل من التداعيات السلبية التي تتركها تقلبات الطلب في السوق العالمية على الاقتصاد[٦٢].

أمَّا إحصاءات الناتج الإجمالي الصناعي فتُشير إلى تحقيق معدلات علية بلغت نحو (٢١,١٪) سنة ١٩٩٢، منها (١٤,٧٪) حصة القطاع الخاص، و (٦,٤٪) حصة القطاع الحكومي، أي أنَّ زيادة حصة الناتج الصناعي الإجمالي جاءت نتيجةً لنشاط القطاع الخاص، بسبب انخفاض حصة الناتج الصناعي في المشاريع الحكومية من الناتج الصناعي الكلي من (٧٦٪) سنة ١٩٨٠ إلى (٥٣٪) سنة ١٩٩٢، بينما ارتفعت حصة الناتج الصناعي الخاص من الناتج الصناعي الإجمالي من (٢٤٪) إلى (٤٧٪) خلال المدة نفسها[٦٣]. وفي هذا السياق يوضح الجدول الآتي كمية المنتجات الصناعية الصينية للأعوام (١٩٧٨-١٩٩٢).

جدول رقم (٥)

كمية المُنتجات الصناعية الرئيسة للأعوام (١٩٧٨-١٩٩٢)(٦٤)

المُنتجات	وحدة القياس	1978	1985	1990	1992
الفحم الخام	(100) مليون طن	618	872	1080	1116
النفط الخام	(10) آلاف طن	10405	12490	13831	14210
القُدرة الكهربائية	(100) مليون كيلو واط/ساعة	2566	4107	6212	7539
الفولاذ	(10) آلاف طن	3178	4679	6635	8094
الجرارات الكبيرة والمتوسطة	(10) آلاف جرار	1135	450	394	570
السيارات	(10) آلاف سيارة	1491	4372	5140	10667
الدراجات	(10) آلاف دراجة	8540	32277	31416	40836
الألياف الكيمياوية	(10) آلاف طن	2846	9478	16542	21304
الإسمنت	(10) آلاف طن	6524	14595	20971	30822
الغزل	(10) آلاف طن	2383	3535	4626	5017
السكر	(10) آلاف طن	277	451	582	829
الأسمدة الكيمياوية	(10) آلاف طن	8693	13223	18977	20479

مـن معطيـات الجـدول أعـلاه، يلاحـظ تنامـي الإنتاج على أغلب السلع، لاسيَّما أنَّ الصين احتلت المرتبة الأولى عالمياً من حيث إنتاج الحديد والصلب الفحم والإسمنت والأسمدة، والمرتبة الثانية عالمياً والرابعة في إنتاج المنتجات الإلكترونية ذات التقانة العالية[٦٥].

(ج) السياسة التجارية:

يُقصد بالسياسـة التجارية الإجراءات الحكومية المتخـذة مـن خـلال القيـود والتنظيـمات المتعلقـة بتجارة الدولة، التي قد تفرض عدد من القيود على حرية تدفق التجارة كفـرض التعريفة الكَمركية أو تحديـد حصص الاستيراد أو التصدير، وتكون على نوعين: سياسة حُرية التجارة، وسياسة حمايتها[٦٦].

خضعـت التجـارة الخارجيـة للصـين قبـل سنة ١٩٧٨ لتحكـم اثنـي عـشر شركـة تجاريـة مملوكة للدولـة، لكن الوضـع قد تغير بعد تلـك السنة، إذ أقدمت الحكومة على اتخاذ إجراءاتٍ عدة لإصلاح نظـام التجـارة الخارجية من خـلال تخفيض القيود المفروضـة عـلى التعامـل بالنقد الأجنبـي، وتحديد سعر الصرف، ودعم الإنتاج ذي الصفة التصديرية في المناطق الساحلية، وإيفاد المسؤولين ذوي القدرة عـلى اتخـاذ القـرارات، وتوزيعهـم على الـوزارات الاقتصادية والأقاليم والمشاريع المختلفة، والسماح لـكل إقليم بوضـع إستراتيجيته الخاصـة بالانفتاح وتطبيقها[٦٧].

لقـد أسهمـت تلـك الإجـراءات وغيرهـا في الزيادة التدريجيـة لنسبة التجارة الخارجية الصينية، وكما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (٦)

حجم التجارة الخارجية للصين (١٩٨٤-١٩٩٢) القيمة (مليار دولار)[٦٨]

السنة	الصادرات	الواردات	التجارة الخارجية	الميزان التجاري
1984	21,390	27,410	48,8	6,02
1985	27,350	42,252	69,602	14,902
1986	30,912	42,904	73,816	11,992
1987	39,437	43,216	82,653	3,779
1988	47,516	55,268	102,784	7,752
1989	52,538	59,140	111,678	6,602
1990	62,091	53,345	115,436	8,746
1991	71,910	63,791	135,701	8,119
1992	84,940	80,585	165,525	4,355

إنَّ التزايد المستمر في أقيام التجارة الصينية، أدى إلى تحسن مركز الصين في التجارة العالمية، إذ انتقلت الصين من المركز الثاني والثلاثين في سنة ١٩٧٨، إلى الحادي عشر سنة ١٩٩٢، وتتكون أهم صادرات الصين من الآلات والمعدات، والنسيج والملابس والأحذية والسلع الرياضية والألعاب، أمَّا وارداتها فتشمل الآلات، والمعدات والبلاستيك والحديد والفولاذ والمواد الكيماوية[٦٩].

يبدو أنَّ انضمام الصين إلى منظَّمة التجارة العالمية، فتح الآفاق أمام تجارتها الخارجية، وانعكس ذلك الانضمام على أدائها التجاري، فالانضمام سمح للصين قبل كل شيء تحرير أسواقها، وانفتاحها أمام التنافس الأجنبي، وزاد من فرصها التجارية الجديدة، ولاسيَّما في الصناعات الكثيفة العمالة.

الخاتمة

بعد هذا البحث الموجز عن تطور الاقتصاد الصيني للمدة (١٩٧٨-١٩٩٢)، نُلاحظ أنَّ أصلاح وامتلاك المقدرة على تغيير البناء الاقتصادي، وإكسابه طابعاً حديثاً، وأكثر استقراراً، كان هاجساً أرق بال القيادة السياسية التي امتلكت زمام الأمور بعد وفاة (ماو)، فالتجرد من الماضي الرأسمالية، والتكيف اللامتناهي مع الاشتراكي، أمران تكتنفهما صعوبات جمَّة، بمعنى أنَّ تبني منهجاً واحداً، يعني إخفاقاً للتطور الاقتصادي، لذا اهتدت القيادة الصينية لصيغةٍ ابتكارية، تقوم على المزاوجة ما بين النهجين الاشتراكي والرأسمالي في منهج ثالث هو (اقتصاد السوق الاشتراكي)، عن طريق التفاعل المستمر، والمتزايد ما بين الاقتصادين العالمي، والصيني، من خلال سياسة الانفتاح، أسهم في أن يضع الأخير نفسه ضمن إطار تحكمه العقلانية والموضوعية في صياغة سياساته وتقريرها، من خلال اعتماد آليات ذات مرونة وتواصل، تعكس قابلية تكيفية توفر مستويات عالية من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإمكانات جيدة في إقامة نظام اقتصادي أكثر انفتاحاً وتقدماً.

أسهم نمو الاقتصاد الصيني في تنشيط اقتصادها الداخلي من خلال وسائل عدة، منها: دفع الشركات الأجنبية على توجيه استثماراتها نحو الصين، مستفيدةً من التسهيلات الممنوحة، ورخص العمالة، وتعزيز التبادل التجاري، والتعاون الاقتصادي ما بينها والعالم الخارجي، وتشجيع بعض دول المنطقة، ولاسيَّما ذات النهج الشيوعي على انتهاج الطريق الصيني مع بعض التغيير أملاً في تطوير بلدانهم.

الهوامش

(1) The New Encyclopedia Britannica, Vol. 4، 15th ed., (Chicago، Encyclopedia Britannica, Inc., 1974), pp.259-260.

(٢) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تأريخ آسيا الحديث والمُعاصر، (بغداد، ٢٠٠٦)، ص١.

(٣) حسن سيد أحمد أبو العينين، جُغرافية العالم الإقليمية.. آسيا الموسمية وعالم المُحيط الهادي، ج١، ط٢، (القاهرة، مؤسَّسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٤)، ص٤٢١-٤٢٢.

(٤) مُنتهى طالب سلمان، موجز تأريخ آسيا الحديث ومُعاصر، (بغداد، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص١١-١٢.

(٥) المرجع نفسه، ص١٣.

(٦) ولد في ٢٦ كانون الأول ١٨٩٣، في قرية (شاوشان Shaoshan)، التابعة إلى مُقاطعة (هونان Hanon- وسط الصين)، من عائلة فلاحية، دخل جامعة بكين سنة ١٩١٨، تأثر هُناك بالأفكار الشيوعية، أسهم في انعقاد المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الصيني في تموز ١٩٢١. قاد (ماو) المسيرة الطويلة للحزب الشيوعي ونجح في الانتصار على (تيشانغ كاي شيك Haing Kai Skek) (١٨٨٧-١٩٧٥)، زعيم الحزب الوطني الصيني (الكومنتنغ Kuomintang)، أثناء الحرب الأهلية (١٩٤٥-١٩٤٩)، فأعلن عن قيام جمهورية الصين الشعبية، وخلال وجوده في السلطة كان لهُ الكثير من الأعمال على الصعيد السياسي والاقتصادي منها مشروع القفزة الكُبرى سنة ١٩٥٨، والثورة الثقافية سنة ١٩٦٦، توفى في (١٩ أيلول ١٩٧٦).

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 5, 1st ed., (Tokyo, Kodansha, Lid., 1983), p.111; The New Encyclopedia Britannica, Vol. 4, p.589.

(7) Robert F. Emery, Recent Economic Developments in Communist China, "Asian survey", Vol. VI, No. 6, June 1966, p.303.

(٨) شارل بتلهايم وآخرون، بناء الاشتراكية في الصين، ترجمة فوّاز طرابلسي، (بيروت، منشورات دار الطليعة، ١٩٦٦)، ص٤٥-٤٦؛ ماو تسي تونك، المسألة الزراعية في الصين، (د.م، ١٩٥٨)، ص٦-٨.

(٩) للتفاصيل عن أثر قانون الإصلاح الزراعي على الريف الصيني. يُنظر: محمود الدُرَّة، التجربة الشيوعية في الصين.. مُشاهدة ودراسة، (بيروت، دار الكفاح / دار الكاتب العربي، ١٩٦٤)، ص٢٢١-٢٨٥؛ سامي جواد النوفل، تجربة الإصلاح الزراعي في جمهورية الصين الشعبية، «مجلة الاقتصادي»، بغداد، العدد الثالث، السنة الحادي عشرة، أيلول ١٩٧٠، ص١٣٧-١٥٤؛ نُخبة من كُتابها، الصين المُتحررة، ترجمة: أحمد مصطفى، (مصر، دار المعارف، ١٩٥٧)، ص٥٥-٧٢؛ مارسيل كاشان وآخرون، الصين في موكب النور، ترجمة: ميشال سُليمان، (بيروت، منشورات مكتبة المعارف، ١٩٥٦)، ص١٢-١٩.

(١٠) تؤدي زيادة النمو الاقتصادي لأي دولة إلى إتاحة الفُرصة أمام المؤسَّسات الصناعية لتحقيق مزيداً من التخصص في نشاطها للحصول على أرباح وفوائد تؤثر إيجابياً على الدخل القومي لبلد، وهذا ما سعتْ إليه الحكومة الصينية حينذاك. وسام هادي عكّار عظيم، تطور سياسة اليابان الاقتصادية ١٩٥٢-١٩٧٣ «دراسة تأريخية»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كُلية التربية (ابن رُشد) للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص١٨١.

(١١) عمار ناصر عليوي الجُميلي، مسيرة الإصلاح والتحديث في الصين (١٩٤٩-١٩٧٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كُلية التربية (ابن رُشد)، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص١١٩؛ أستافيين، مسائل التطور الصناعي لجمهورية الصين الشعبية في الخُطة الخمسية

الأولى، بحث في كتاب: الصين المُعاصرة. مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية، ترجمة: محمد الجُندي، (موسكو، دار التقدُّم، ١٩٧٥)، ص١٢٦-١٢٧.

(١٢) محمد ناجي محمد حبيب الزبيدي، تقويم تجربة البناء الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية للفترة ١٩٤٩-١٩٩٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كُلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص٣٤-٣٧.

(١٣) نزيرة الأفندي، القفزة الاقتصادية للصين في عهد ماو، «مجلة السياسة الدولية»، القاهرة، العدد ٤٧، كانون الثاني ١٩٧٧، ص٢٤٥؛ بتلهايم وآخرون، المرجع السابق، ص٤٧.

(١٤) طاهر فاضل حسون البياتي، البناء الاشتراكي في الصين، «مجلة الاقتصادي»، العدد الثالث، السنة العشرون، تشرين الأول ١٩٧٩، ص٣٧-٣٨؛ الزُبيدي، المرجع السابق، ص٣٨-٣٩.

(١٥) للتفاصيل عن الثورة الثقافية في الصين وأثرها على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يُنظر: بوفين ديليوسين، الأزمة السياسية في الصين، (موسكو، دار التقدُّم، د.ت)، ص١٩٠-٢١٤؛ الثورة الثقافية في الصين الشعبية، «مجلة السياسة الدولية»، العدد١١، كانون الثاني، ١٩٦٨، ص٢٠٤-٢٣٨.

(١٦) عفاف مسعد العبد، دراسات في تأريخ الشرق الأقصى، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت)، ص٩٨-٩٩.

(١٧) عبد الكريم أحمد، الثورة الثقافية في الصين، ج١، «مجلة الكاتب»، القاهرة، العدد٧٣، السنة السابعة، نيسان ١٩٦٧، ص٤٧-٤٨؛ الجُميلي، المرجع السابق، ص١٨١.

(١٨) الأفندي، المرجع السابق، ص٢٤٥.

(١٩) للتفاصيل عن السياسة الاقتصادية في الصين للمُدة (١٩٤٩-١٩٧٦)، يُنظر: الجُميلي، المرجع السابق، ص١١٥-١٨٦؛ الزُبيدي، المرجع السابق، ص٢٨-٥٥؛ الصين المُعاصرة، المرجع السابق، ص١٢٦-٣٠٩.

(٢٠) منتهى طالب سلمان، الصراع السوفيتي - الأميركي خلال الحرب الباردة ١٩٥٢-١٩٩١. الصين أنموذجاً للدراسة، (بغداد، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص١٢٥.

(٢١) وبهذا الصدد أدتْ زيارة الرئيس الأميركي (ريتشارد نيكسون Richard Nixon ١٩٦٩-١٩٧٤)، في شباط ١٩٧٢، ورئيس وزراء اليابان (كاكوي تاناكا Kouei Tannka ١٩٧٢-١٩٧٤)، إلى الصين في أيلول ١٩٧٢، إلى تطبيع العلاقات الصينية مع كُل من الولايات المُتحدة الأميركية، واليابان وانعكاسها إيجابياً على الصعيدين السياسي والاقتصادي. محمد علي القوزي وحسَّان حلاق، تأريخ الشرق الأقصى الحديث والمُعاصر، (بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠٠١)، ص١٦٢-١٦٣؛ فوزي درويش، الشرق الأقصى الصين واليابان (١٨٥٣-١٩٧٢)، (طنطا، مطبعة غباشي، ١٩٩٧)، ص٢٠١-٢٠٦.

(٢٢) ولد من عائلة الفلَّاحين في قرية (غوانغن Guang'an) في إقليم (سيتشوان Sichuan، في ٢٢ آب ١٩٠٤، دَرَس في فرنسا سنة ١٩٢٠، وتأثر بالأفكار الشيوعية عند عودته إلى الصين، فانضم إلى الحزب الشيوعي الصيني سنة ١٩٢٣، شغل منصب المفوض السياسي للجيش في المناطق الريفية، وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٤٩، عمل (دنغ) في إقليم التبت والمناطق الجنوبية الغربية الأخرى لتعزيز السيطرة الشيوعية، وكان أحد الداعمين (لماو)، أصبح له دور أساس في إعادة البناء الاقتصادي للصين عقب القفزة الكبرى إلى الأمام لدعم سياساته الاقتصادية، وبرغم ذلك، كان على خلاف مع الأيديولوجيات السياسية لماو، ممَّا أدى إلى طرده من الحزب خلال الثورة الثقافية، ولكن استعاد مكانته سنة ١٩٧٨. ورث (دنغ) دولة محفوفة بالمشاكل الاجتماعية الناجمة عن الثورة الثقافية والحركات السياسية الأخرى من عهد (ماو)،

أصبح دنـغ الشخص البارز من الجيـل الثاني من القيادة الصينية، وعُـدَّ "مهندس" التفكـير الاشتراكي الجديد، عـن طريق الجمع بين الأيديولوجية الاشتراكية للحزب الشيوعـي مع اعتماد عملي للممارسـات اقتصاد السوق، فتح دنغ الصين على الاستثمار الأجنبي، والسوق العالمي والمنافسـة خاصـة محدودة، وينسـب لـه تطويـر الصـين لتصبح واحدة مـن أسرع المناطـق نمواً الاقتصادات في العالم، ورفع مستوى معيشة مئات الملايين من المواطنين الصينيـين، مـن أبـرز أقوالـه: (لا يهم مـا إذا كـان القط أسـود أو أبيـض طالما أنه يصيـد الفئـران)، للدلالة على انفتاحه الاقتصادي على العالم الخارجي بغض النظر عن الأيديولوجيات السياسية، توفى في ١٩ شباط ١٩٩٧.

Jean-François Huchet and Ezra Vogel, Deng Xiaoping and the Transformation of China, (London, Cambridge, MA, and The Belknap Press, 2011), pp.4-8.

(٢٣) ابتسام محمد عبد العامري، التحديث في الصين. دراسة في الأبعـاد الأساسيـة، أطروحة دكتوراه غـير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٨٥.

(24) Robert Taylor, Greater China and Japan Prospects for an economic partnership in East Asia, (London, Routledge, 1996), p.5.

(٢٥) شوقـي جلال، الصين وكوريـاج.. التجربة والمواجهة في عـصر العولمـة، بحـث في كتـاب: الدولـة الوطنيـة وتحديـات العولمـة في الوطـن العـربي، (القاهـرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤)، ص٢٣٩.

(٢٦) نقـلاً عـن: محمـود عبـد الفضيـل، العـرب والتجربـة الآسيوية: الدروس المستفادة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠،) ص٩١.

(٢٧) هـي المرتكـزات الرئيسـة التـي تبتغيهـا عمليـة التنمية الاقتصاديـة، والأسلـوب الذي تتبعـه في تحريك عجلة التنمية ضمن وقت معين لمعالجة حالة التخلّف والقضاء عـلى القيود المعوقة لها. عبـد المنعم السيد علي، مدخل في علـم الاقتصاد، ج٢، (بغداد، مطبعة الجامعة، ١٩٨٤)، ص٢٩٥؛ دليل المصطلحـات الاقتصادية والتخطيطية، ص١٩.

(٢٨) عبـد الهادي سليم المظفر، الأنظمة الاقتصادية المقارنة، (البصرة، مطابع التعليم العالي، ١٩٨٩)، ص٤٢٧.

(29) Michael Johnston and Yufan Hao, China's Surge of Corruption: Delayed Political Development Market and Democratic Reform, "Journal Asia-Pacific Development", Democracy, October 1995, Vol.1, No.9, pp.7-9.

(٣٠) العامري، المرجع السابق، ص٨٦.

(٣١) حنـان قنديل، العلاقات المصريـة – الصينية، بحث في كتاب : العلاقـات المصرية – الآسيوية، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٠)، ص٢٠٨-٢٠٩.

(٣٢) جمهوريـة الصـين الشعبيـة، دستـور جمهوريـة الصـين الشعبيـة لسنـة ١٩٨٢، (بكـين، دار النـشر باللغـات الأجنبية، ١٩٨٣)، ص١٩.

(٣٣) هـاني إليـاس خـضر الحديثـي، اتجاهـات أساسيـة في سياسـة الصين الإقليمية،» مجلـة دراسات إستراتيجية»، جامعة بغداد، العدد الثاني، ١٩٩٧، ص٣٢.

(٣٤) محمـد جـواد عـلي، دراسة في تجربـة البنـاء والتحديث الصينيـة ١٩٨٥-١٩٩٧، «مجلة دراسات إستراتيجية»، جامعة بغداد، العدد الرابع، ١٩٩٨، ص٢٧-٢٨.

(35) Quoted in Taylor., Op. Cit., p.177.

(٣٦) وهـو جـزء مُهـم مـن رأس المـال، ويوجد عـلى شكل وسائـل إنتـاج تشمـل الأبنيـة والمنشـآت والآلات والأجهزة والطاقـة المحركة والمـواد الأولية والمساعدة. عظيم، المرجع السابق، ص٧٣.

(37) Chad J. Mitcham, China's Eco-

nomic Relations with the west and Japan 1949- 79, Grain, Trade and diplomacy,1st. ed., (London, Routledge, 2005), pp.201-211.

(38) Walfgang H. Reinicke, Global Public Policy, "Foreign Affairs", vol. 76. No.6. Nov. – Dec, 1997, p.128.

(٣٩) عبد الفضيل، المرجع السابق، ص١٠٦؛ العامري، المرجع السابق، ص١٤٦.

(40) Huchet and Vogel., Op. Cit., p.56.

(41) Taylor., Op. Cit., p.172.

(٤٢) جان زيغلر، سادة العالم الجدد. العولمة – النهابون – المرتزقة – الغجر، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص١٠٤.

(43) H. Lyman Miller, Holding the Deng Line, The China Business Review, January-February 1993, pp.30-31.

(٤٤) المظفر، المرجع السابق، ص٤٢٧.

(٤٥) هي منظمات اجتماعية متعددة الأغراض ظهرت بعد إعلان (ماو) عن مشروع (القفزة الكبرى إلى الأمام) في ٢٩ آب ١٩٥٨، تجمع بين الزراعة والتجارة والصناعة، بحيث تكون الكومونة الواحدة وحدة إنتاجية وإدارية متكاملة لامركزية، إلَّا أنَّ إنتاجها العام يوجَّه حسب خطة الحكومة المركزية. للتفاصيل، يُنظر: الجميلي، المرجع السابق، ص١٩٢-٢٠١؛ الزبيدي، المرجع السابق، ص٣٧-٣٩.

(٤٦) عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية: دراسة في أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية، (القاهرة، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص٢٣٦-٢٣٧.

(47) Huchet and Vogel., Op. Cit., p.59.

(٤٨) وي وي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، سلسلة دراسات عالمية، العدد ١٢، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٦)، ص١١.

(49) Taylor., Op. Cit., p.173.

(50) Reinicke., Op. Cit., p.133.

(٥١) تأسَّست في السادس عشر من تشرين الأول ١٩٤٥، بعد أن وقَّع عليها ممثلو أربع وعشرين دولة في مؤتمر عُقِد بمدينة (كُيبك Quebec) شرق كندا، وأهم أهدافها القضاء على الجوع ورفع مستوى التغذية والمعيشة وتحقيق اكتفاء ذاتي للمنتجات الزراعية.

New Age Encyclopedia, Vol.7, (Lexington, Lexicon Publications, Inc, 1980), pp.236-237.

(52) Mille., Op. Cit., pp.27–28.

(٥٣) زانج، المرجع السابق، ص١٤.

(54) Huchet and Vogel., Op. Cit., p.52.

(٥٥) الجدول من عمل الباحث، اعتماداً على: صباح محمود محمد، الاقتصاد الصيني، ج٢، (الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، ١٩٨٤)، ص٥٣ ؛ الزبيدي، المرجع السابق، ص٨٣؛ العامري، المرجع السابق، ص١٠٦.

(٥٦) الزبيدي، المرجع السابق، ص٧٣-٧٤.

(٥٧) مجموعة مؤلفين، معجزة شرق آسيا.. النمو الاقتصادي والسياسات العامة، ترجمة: عبد الله ناصر السويدي وشيخة سيف الشامسي، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص٢١١-٢١٢.

(58) V. S. Miasnikov, Russia, China & The Development of Eursia, "Eir Magazine", Vol.24, No.48, Nov.28, 1997, p.42.

(٥٩) دانييل بورشتاين وآرنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة (الكويت، المجلس الوطني الأعلى للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١)، ص٢٤٧-٢٤٩.

(60) Maisnikov, Op. cit., p.82.

(٦١) بورشتاين ودي كيزا، المرجع السابق، ص٣١٧.

(٦٢) محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص٢٧٢.

(٦٣) بورشتاين ودي كيزا، المرجع السبق، ص٣١٥-٣١٨.

(٦٤) أسست في تشرين الأول ١٩٤٧، بعدما وقّع عليها ممثلو ثلاث وعشرين دولة في مدينة جنيف السويسرية، وتمَّ تفعيل عملها في الأول من كانون الثاني ١٩٤٨، وأهم أهدافها خفض التعريفة الكَمركية بين أعضائها ومناقشة أمور التجارة العالمية، والاستثمار الكامل للمواد الاقتصادية العالمية والتوسع في الإنتاج وسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية. محمد عمر الحاجي، حقيقة الجات « GATT"، (دمشق، دار المكتبي، ٢٠٠١)، ص٣١-٣٢؛

New Age Encyclopedia, Vol. 7, p.487.

(٦٥) زانج، المرجع السبق، ص٤٥-٤٦.

(66) Taylor., Op. Cit., p.177.

(٦٧) الزبيدي، المرجع السابق، ص٨٣؛ محمد، صباح محمود، المرجع السابق، ص٤٧.

(٦٨) العامري، المرجع السابق، ص١٠١.

(٦٩) عظيم، المرجع السابق، ص٢٠٩.

(٧٠) هناء عبد القادر السامرائي، الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية: الصين أنموذجاً، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص٣٣٨.

(٧١) قتيبة محمد صالح، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١٤٩.

(72) Mehmet Ogutcu, Turkey & China Perception, "Journal of International Affairs", Vol. 1, No. 3, Sep-Nov. 1999, p.162.

The Development of the Chinese Economy (1978-1992)

Dr. Hussain Jabir Abd Allah

University of Imam Jaafar Al-Sadiq

Abstract

The economy represents one of the most important aspects of strength in contemporary political life, and it is now playing an influential role in determining the state's position and role at the regional and international levels. Accordingly, the relationship between politics and economics was described as the tip of the scissors; It is not permissible to dispense with either of them, and whenever the state develops and reaches a significant amount of progress, we note its interest in economic activity, and the progress of economic life in any country remains subject to political stability, and this applies to China, as its transition to socialism in 1949, and what it achieved of Progress and success in its economic policy, despite the circumstances surrounding it of a huge population density and the scarcity of some raw materials, as well as climatic fluctuations; To make it an experience full of lessons for most developing countries, although there is no common assessment of the importance of this economic experience, some underestimate it while others exaggerate its importance, and jurisprudence and estimates compete, which makes continuing to study it a vital issue.

The research section was divided into three main axes. The first touched on the importance of geographic location on economic activity, and gave an overview of the economic conditions for the years (1949-1976). As for the second axis, it dealt with the importance of economic reforms during the era of (Deng), and their impact on the development of the economy through the rise in foreign investments inside China, while the last axis explained the elements of the development of the Chinese economy, and in it we focused on studying agricultural, industrial and trade policy, which can be counted The backbone to revive that economy.